النفط الكويتي يخسر مستوى 60 دولاراً

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 85 سنتا في تداولات نهاية الأسبوع ليصل الى 59,54 دولارا مقابل 60,39 دولارا للبرميل في التداولات السابقة وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية. وفي الأسواق العالمية ارتفعت أسعار النفط مع استمرار حصول الأسعار على دعم من إغلاق خط أنابيب رئيسي في بريطانيا على الرغم من بيانات تتوقع فائضا في المعروض العالمي من الخام في النصف الأول من العام المقبل. وارتفع سعر الخام الأميركي 44 سنتا ليصل إلى 57,04 دولارا ووصل خام برنت الى 62,44 دولاراً.

موازنات دول الخليج تنتظرها صدمات غير مالية في 2018

«فيتش»: الخليج يستنزف 50 مليار دولار من صناديقه السيادية

أحمد عوض

توقعت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني في تقرير حديث لها استمرار العجز في ميزانية في دول مجلس التعاون الخليجي على الرغم من انتعاش أسعار النفط.

وأضافت الوكالة ان أسعار التعادل لسعر برميل النفط في غالبية موازنات دول الخليج لاتزال أعلى بكثير من المستويات الفعلية الحالية أو المتوقعة لأسعار النفط، الأمر الذي قد يؤدي ذلك إلى تفاقم الديون السيادية وتراجع الأصول الخارجية.

وأشارت الى ان المخاطر السياسية سمة ثابتة لتصنيفات فيتش لدول مجلس التعاون الخليجي، مشيرا إلى أنه لاتزال هناك صدمات أخرى تمثل عامل خطر كبير في عام 2018.

وتشير فيتش إلى ان التوقعات ترجح ان يبلغ حجم إصدارات الدين الداخلية والخارجية لدول الخليج 110 مليارات دولار أميركي في 2018، جنبا إلى جنب مع سحب نحو 50 مليار دولار من صناديق الثروة والاحتياطيات الخارجية.

وأشارت فيتش إلى ان الانتعاش الأخير في أسعار النفط أدى إلى تباطؤ وتوقف العديد من الإصلاحات في بعض دول الخليج، فيما تسارعت وتيرة الإصلاحات في دول أخرى، حيث أدخلت المملكة العربية السعودية والإمارات الضريبة الانتقائية، وتطبيق ضريبة القيمة المضافة في بداية عام 2018. وأشارت وكالة التصنيف الائتماني الى ان تنفيذ الضرائب والخصخصة والإصلاح الواسع للقطاع العام سيأخذ وقتا طويلا في دول الخليج حتى مع استنفاد إمكانات خفض الإنفاق.

110 مليارات دولار إصدارات الدين الخارجية والداخلية لتمويل عجز الموازنات

أسعار التعادل في موازناتها أعلى بكثير من المتوقعة للنفط

وأوضحت ان عمليات الإصلاح المالية والهيكلية ستساعد بعض الدول على تحقيق استدامة مالية خاصة مع إنعاش القطاعات غير النفطية ولكن المخاطر السياسية، والأداء الاقتصادي الهش، ونقاط الضعف في التنوع الاقتصادي لا تزال تشكل قيودا على الإصلاح الاقتصادي.

وتتوقع فيتش ان يظل النمو عموما ضعيفا بسبب محدودية الإصلاح الهيكلي والمخاطر السياسية بسبب استمرار بقاء أسعار النفط منخفضة نسبيا.

وأضافت وكالة التصنيف الائتماني ان مجلس التعاون الخليجي فقد بعضا من الصيت من حيث الاستقرار والقدرة على التنبؤ في المنطقة المضطربة، مشيرا الى انه ليس هناك حل وشيك للنزاع السعودي ـ الإماراتي مع قطر.

وأكدت ان التطورات السياسة الإقليمية والمحلية تشكل خطرا سلبيا على التصنيفات في عام 2018. ومن شأن الالتزام الأضعف بضبط أوضاع المالية العامة ان يضع ضغوطا على التصنيفات، خاصة بالنسبة للدول التي لديها عجز كبير.

وأضافت أنه يمكن أن تؤدي الإصلاحات الرامية إلى تعزيز بيئة الأعمال وتعزيز دور القطاع الخاص إلى إجراءات تقييم إيجابية. فيما يمكن أن يؤثر الانحراف الكبير في أسعار النفط عن التوقعات الأساسية على التصنيفات بالنسبة لكل من المصدرين والمستوردين للنفط.

وأوضحت ان عدم قدرة بعض الدول المصدرة للنفط على تعديل ميزانياتها مع الواقع الجديد في أسعار النفط سيؤدي الى تغيير توقعات لتكون سلبية لعام 2018 بشأن التصنيفات السيادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

الطاقة الإنتاجية الفائضة تقدر بنحو 60٪

«ميد»: سوق الحديد والصلب الخليجي يعاني فائضاً كبيراً

محمود عيسى

قالت مجلة ميد إن أسواق الحديد والصلب في دول مجلس التعاون الخليجي تعاني من فرط الطاقة الإنتاجية وفائض كبير بالإنتاج وفقا لرؤساء بعض أكبر شركات الصلب في المنطقة.

ونقلت «ميد» عن الرئيس التنفيذي لشركة حديد الإمارات سعيد غمران الرميثي قوله إن الطلب الحالي من دول مجلس التعاون الخليجي يبلغ 23 مليون طن، ولكن الطاقة الإنتاجية تبلغ نحو 56 مليون طن، وبالتالي فان هناك طاقة إنتاجية فائضة تقدر بنحو60٪.

وأضاف أن هناك طلبا متزايدا على منتجات الصلب المسطح التي ينبغي أن تشكل جزءا كبيرا من نمو إنتاج دول مجلس التعاون الخليجي.

من جانبه، أشار الرئيس التنفيذي لشركة القريان للصلب في السعودية إسماعيل السلبي إلى ان العوامل التي أدت إلى انخفاض الطلب على الصلب في المملكة، أكبر اقتصاد في المنطقة قائلا إنها تشهد حاليا تحولا هائلا في ضوء رؤية برنامج الإصلاح الاقتصادي لعام 2030.

وأضاف: «ان هناك ايضا انخفاضا في أسعار النفط، وحتى عندما تمر فترات من ارتفاع اسعار النفط فانه يرافقها تراجع في الانفاق الحكومي».

وأضاف السلبي أن صناعة الفولاذ تعكس صورة الاقتصاد أكثر من أي سلعة أخرى، فإذا كان الاقتصاد جيدا، فإن سوق الصلب سيكون كذلك، واضاف انه يعتقد انه يمكن اجتياز الآن مرحلة استهلاك الصلب الأكثر تدنيا في عام 2017، وتوقع رؤية بعض النمو في عام 2018 عندما يبدأ تنفيذ المشروعات التي وضعت الخطط بشأنها».

وانتهى السلبي الى القول: «لن نرى الطلب على الصلب بعد عام واحد فقط من الإعلان عن هذه المشاريع»، بل اننا لا نتوقع أن نرى متطلبات الصلب لهذه المشاريع الكبرى حتى النصف الثاني من 2019».

«بوخمسين القابضة» ترفع ملكيتها في «الدولي»

أظهرت قائمة كبار الملاك بنهاية تعاملات الأسبوع الماضي زيادة حصة مجموعة بوخمسين القابضة حصتها في بنك الكويت الدولي بنصف نقطة مئوية إلى 35,32٪ مقارنة بحصتها السابقة البالغة 34,81٪ بشكل مباشر وغير مباشر حسبما ذكر موقع بورصة الكويت في التقرير اليومي للتغيرات في الإفصاح عن المصالح.

وتقتصر قائمة كبار الملاك الذين يملكون حصة تزيد على 5٪ على مجموعة بوخمسين القابضة، إضافة الى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والتي تبلغ حصتها 7,96٪ من أسهم البنك. ويبلغ رأسمال بنك الكويت الدولي 103,7 ملايين دينار موزعة على 1,03 مليار سهم.

رأي

Ahmad.h.alali@hotmail.com
أحمد العلي ـ باحث اقتصادي

الدعوم آفة الكويت.. بترحيب شعبي!

منذ نشأة هذا الوطن وهو بلد الخير والعطاء، فعلى المستوى المحلي الدعوم التي يحصل عليها المواطن ممثلة بما يقارب 5 آلاف سلعة أهمها المحروقات، الكهرباء والماء، ودعم جميع احتياجات الأسرة من سكر وأرز وحليب والكثير من السلع عن طريق التموين بكل منطقة سكنية.

ولا يقتصر العطاء الكويتي على الجانب المحلي فقط، فالكويت لها دور فعال على المستوى الخليجي في بناء دولة الإمارات قبل الاتحاد، حيث قامت بإرسال بعثة تعليمية في إمارة الشارقة لدعم التعليم وبناء مدرسة القاسمية كأول مدرسة نظامية عام 1953.

ثم قامت بفتح مكتب لتسهيل الخدمات والمتابعة الحكومية لتسهيل الاتحاد بين جميع الإمارات، كما أسست الحكومة الكويتية مستشفى في إمارة دبي ومحطة التلفزيون، وغيرها من المساعدات الإنسانية حتى قيام الاتحاد وتأسيس الدولة.

وعلى الصعيد العربي، فصندوق التنمية الكويتي هو خير مثال حيث قدم في بداية مشواره العام 1961 أول قرض لإنشاء سكك حديد في السودان، وفي العام 1964 مشروع تطوير قناة السويس، وإلى يومنا هذا استفادت 106 دول من هذا الصندوق، أبرزها الصين وتركيا وغيرها من دول عربية وأجنبية.

أما على مستوى الأفراد بالكويت فالجمعيات الخيرية الممثلة بمواطنين يسعون لفعل الخير، أبرزها جمعية العون المباشر التي تدعم التعليم والصحة والقضاء على المجاعة في أفريقيا، ولا يكاد يخلو منزل في الكويت من كفالة اليتيم، وغيرها من الجمعيات التي لاتزال تقدم المساعدات داخليا وخارجيا من أهل الخير بالكويت.

ولكن للأسف بعد كل هذا العطاء اصبح المواطن الكويتي «بخيل في وطنه»، فمع تراجع أسعار النفط وزيادة تكاليف الدولة، حاولت الحكومة زيادة بعض الرسوم وتقليل بعض الدعوم التي تشكل عبئا كبير على الميزانية، وتلك الزيادات لم تكن كبيرة مثل سعر البنزين والكهرباء ورفع الدعوم عن بعض المنتجات.

لكن واجهت الحكومة مهاجمة شرسة من المواطنين، فيجب على الكل أن يعلم انه اذا استمرت هذه الدعوم وبهذا الشكل فإن مصيرنا سيكون مصير فنزويلا، التي أعلنت إفلاسها بسبب الدعوم وتعويد المواطن على الثقافة الاستهلاكية واللامبالاة واستنزاف ثروات الدولة بشكل سيئ وبناء مجتمع رعوي.

فالدعوم لا تقل عن 8 مليارات دينار سنويا ما يكفي لبناء مدينة جديدة كل سنة وإعادة استثمار نصف هذه المبالغ داخل الكويت في العديد من المجالات، مثل تطوير بيئة الأعمال لخلق فرص وظيفية للجيل الحالي، وتطوير الرعاية الطبية لتجنب رسوم القطاع الخاص، وتطوير التعليم الذي يتدهور كل عام مما اضطر المواطنين للاتجاه للتعليم الخاص، وتطوير الكثير من المجالات للتخلص من الاعتماد بشكل كامل على النفط.

لذلك يجب ان يستوعب المواطن ان النهوض بالدولة يحتاج تضحيات وتقبل لجميع القرارات الإصلاحية، واعلم أن الأغلب لا يثق بالحكومة بسبب فشلها المتكرر بالإصلاح، فنحن نعيش أسوأ وضع بجميع المؤشرات الدولية أولها الرياضة وغيرها من المجالات الاقتصادية وسهولة الأعمال، وتبني ترسيخ المجتمع الرعوي فطالما سعر كيس الخبز 50 فلسا، فالمواطن سيستمر في الشراء بـ «الخمطة» وليس بالحاجة.

توقيع اتفاقية استكشاف بلوكين نفطيين من أصل 10 مع «توتال» و«إيني» و«نوفاتك»

لبنان يدخل نادي الدول النفطية

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو الـ

وكالات: دخل لبنان رسميا نادي الدول النفطية بعد موافقة مجلس الوزراء منح رخصتين لاستكشاف وإنتاج النفط. حيث وافق على منح الرخصتين لاستكشاف وإنتاج النفط في الرقعتين 4 و9 لائتلاف شركات «توتال» الفرنسية، «نوفاتك» الروسية، و«إيني» الإيطالية ليكون لبنان قد خطا خطوته بعد ان قام وزير الطاقة والمياه سيزار ابي خليل بتوقيع تفويض من مجلس الوزراء العقود مع تحالف شركات النفط مع دفع الكفالات، في مهلة لا تزيد على الشهر، ويعقب ذلك تقديم الشركات «خطة الاستكشاف»، على ان يبدأ العمل في حفر آبار النفط في بداية 2019.

ويعتبر الاتفاق النفطي الذي أنجزه لبنان في هذه الظروف الصعبة مع هبوط اسعار النفط وتراجع الاستثمارات النفطية عالميا ممتاز. اذ التقت ثلاث من اهم الشركات العالمية بقيادة توتال الفرنسية واني الايطالية ونوفاتك الروسية، وشكلت كونسورتيوم وحصلت على امتياز التنقيب في بلوكين 4 و9. هذا الأمر يعتبر خطوة مهمة جدا، مع العلم ان اسرائيل في الفترة عينها طرحت بلوكات للتلزيم ولم تتقدم اي من الشركات الكبرى بعروضها.

وستصل حصة الدولة من عائدات النفط ما بين 50 و60٪ وهذه تعتبر سابقة خصوصا ان ليس للبنان اي انتاج نفطي سابق، ولا اي خبرة نفطية وتشير التوقعات ان دورة التراخيص المقبلة ستكون حصة الدولة اكبر اذا تم اكتشاف النفط بكميات كبيرة في البلوكات 4 و9. وعن نسبة التوظيف، فان المرسوم الذي تم توقيعه يجبر الشركات على توظيف 80٪ من العمالة بالموقع من اللبنانيين، ما سيستدعي عودة لليد العاملة اللبنانية الخبيرة في هذا المجال من الخارج.

80٪ من العاملين من اللبنانيين وعودة لخبراء وطنيين من الخارج

حصة لبنان 50 ـ 60٪ من العوائد.. الأعلى بين الدول المجاورة

اما على الصعيد التقني، فيتميز لبنان ايضا مقارنة مع الدول المجاورة انه سيتم استعمال احدث التقنيات في عملية الاستكشاف، لذا تمكن لبنان من خفض سنوات التنقيب الى 5 بدلا من 6 كما سيتم استعمال اجهزة تصل الى عمق 5000 متر تحت سطح البحر.

ويتضمن العقد مرحلتين للاستكشاف الاولى 3 سنوات والثانية تمتد لسنتين. حيث تقوم الشركة في عملية الاستكشاف بحفر بئر واحدة استكشافي لمعرفة اذا كان هناك غاز او نفط، اذا تبين ان فيه غازا يتم اقفاله وتحفر الشركة بئرا ثانية قربه تسمى بئرا تقويمية للتأكد من النوعية والكمية الموجودة في البئر، وفي حال اعلنت الشركة ان الاستكشاف تجاري تقوم بحفر بئر ثالثة لتطوير الحقل وهو ما يعرف بآبار الإنتاج. هذه العملية هي التي تجعل استكشاف النفط او التنقيب يستغرق سنوات.

وقال خبير نفطي لإحدى الصحف المحلية ان الشروط التقنية والمالية التي حصل عليها لبنان أفضل بكثير من تلك التي تم تقديمها للدول المجاورة كقبرص وإسرائيل، وأن لبنان مازالت في بدء الاستكشاف الذي سيقتصر على البلوكين 4 و9، جازما ان هذه الشروط ستتحسن عندما سيتم تلزيم بقية البلوكات البالغ عددها 10 بلوكات.

واعتبر الخبير النفطي انه لا يمكن المقارنة كثيرا مع العروض التي حصلت مع كل من اسرائيل وقبرص لأن الأنظمة المالية في القطاع النفطي الموجودة في قبرص مختلفة عن تلك الموجودة في إسرائيل ومختلفة بدورها عن أنظمة لبنان، ولكن في المحصلة النهائية فإن النسبة المئوية التي سيحصلها لبنان من عائدات النفط بعد الاكتشاف والإنتاج التجاري ستكون أعلى وأفضل من العائدات التي ستحصلها قبرص او إسرائيل.